

## اقتصاد

## وزير المالية: ضرائب على الرواتب في القطاع الخاص تصل إلى مليون يازجي: المنشآت السياحية دفعت للخزينة ١٠ مليارات

فادي بك الشريف

محمد راكان مصطفى

عدم وصف وزارة المالية بأنها الوزارة التي تأخذ الأموال من الجيوب، مبيناً أن وزارة المالية هي الجهة المخولة أيضاً عن الإنفاق العام وذلك من خلال تحسين البنية التحتية وتطويرها، كما أن وزارة المالية تضع الموازنة العامة للدولة وهي تقوم بوضع جانب الإنفاق قبل وضع جانب الإيرادات، وبعد أن يتم تحديد مبالغ الإنفاق يتم البحث عن موارد الإيرادات لتغطيتها، مشيراً إلى وجود العديد من مصادر الإيرادات للدولة تأتي قبل الإيرادات الخاصة بالموظفين لأنها تحجز من المنبع، مشيراً إلى وجود رواتب مرتفعة في القطاع الخاص ضرائب البعض تصل إلى نحو مليون ليرة سورية سنوياً، على حين يتم فرض ضريبة ألفي ليرة تم تعديلها مؤخراً إلى ٥ آلاف على الصديلية، ما يدفع للتساؤل هل يقلل أن يدفع الموظف أكثر من الصيدي أو السوبر مارك؟! وأكد حمدان على أن أي اتفاق أو أي مشروع يتم الوصول إليه مؤقت، كاشفاً عن عمل الوزارة للوصول إلى إطلاق نظام الدفع الإلكتروني والذي يحتاج إلى بنى تحتية، تسعى الوزارة للحصول عليها، منوهاً إلى أن النتائج لن تتضح حتى النصف الثاني من العام الحالي، وذلك من خلال إحضار محولة وطنية وتزيميز كل منشأة برقم رمزي يتم الدخول عبر أي وسيلة من وسائل الدفع الإلكتروني وتسديد المبلغ من حساب المستهلك إلى حساب المنشأة، كما يتم تسديد حقوق وزارة المالية إلى حسابها مباشرة، ما يتيح للوزارة الإطلاع على الإيرادات بالكامل، منوهاً إلى أنه سوف يتم منح حسموات خاصة لمستخدمي وسائل الدفع الإلكتروني لحثهم على استخدامها.

وأبدى حمدان استعداد الوزارة حتى تطبيق ذلك جاهزية الوزارة في حال تقديم المنشآت لوائح صحية ودفاتر حسابات صحية وإلغاء ضريبة الدخل المقطوع واعتماد الفواتير والدفاتر المقدمة، مع تعهده على المكف، مضيفاً: لدينا مشكلة في الوعي الضريبي ليس لدى المكلف فقط

جدل كبير وتناقد للكرات بين أصحاب المنشآت السياحية من جهة ووزارة المالية من جهة أخرى على صعيد الضريبة المفروضة ورسم الإنفاق الاستهلاكي استمر لفترة طويلة، فكان لا بد من حسمه بالوصول إلى حلول واتفاق شامل حول كيفية معاملة المنشآت السياحية ضريبياً، خاصة في ضوء اعتراض غرف السياحة على تعميم تجربة الاتفاقات التي تمت بين نحو ٨٠ منشأة ووزارة المالية العام الماضي عن طريقة تحديد مبلغ مقطوع يحتسب بناء على عدد الكراسي وبشكل مسبق، مؤكداً ضرورة مراعاة عدد من الاعتبارات كالموقع والمواسم بالنسبة لبعض المنشآت في المحافظات، وكشف وزير السياحة المهندس بشر يازجي في تصريح خاص لـ«الوطن» أن المنشآت السياحية بمجملة دفعت ضرائب ورسمو إنفاق استهلاكي لخزينة الدولة أكثر من ١٠ مليارات ليرة سورية خلال الفترة الماضية، تاركه عن رخص التأهيل التي منحت، إضافة إلى رخص التوظيف والإشادة.

وقال وزير السياحة خلال اجتماعه مع وزير المالية الدكتور مأمون حمدان، رصده «الوطن»، لبحث كيفية تطبيق الضرائب على المنشآت السياحية: يهتما مصلحة الدولة ومصحة المنشأة وتحقيق العدالة الضريبية، ولاسيما أن الظروف فرصت تغييرات كبيرة، إضافة إلى دخول منشآت سياحية جديدة، منوهاً بالدور المهم لوزارتي السياحة والمالية على صعيد تطبيق الرسوم رقم ١١ لعام ٢٠١٥ الخاص برسوم الإنفاق الاستهلاكي، الذي أدى إلى تصنيف أكثر من ٣٥٠ منشأة للعمل السياحية وتأهيلها بهدف تنظيم واقع عمل المنشآت السياحية وتحسين عوائد خزينة الدولة بشكل عادل ويكفي المستويات للمنشآت.

من جانبه وزير المالية مأمون حمدان أكد خلال الاجتماع الذي وصفه بالنوعي المخصص للسياحة أنه يجب

محمد راكان مصطفى

في اجتماع حكومي لدعم الإنتاج المحلي، طالب الصناعيون بمجموعة من الطلبات قامت الحكومة بتلبية بعضها وتعهدت بدراسة البعض الآخر، حيث أكد رئيس مجلس الوزراء عماد خميس أهمية تضافر الجهود والتكامل والتنسيق المستمر بين الحكومة ومكونات القطاع الاقتصادي التي تشكل رافعة أساسية للاقتصاد الوطني موضحاً أن الحكومة مستعدة لاتخاذ الإجراءات وإصدار القرارات وتعديل التشريعات اللازمة للارتقاء بواقع عمل الاتحادات ووضعها على الطريق الصحيح لتحقيق تنمية شاملة في مختلف القطاعات الاقتصادية.

وأضاف رئيس مجلس الوزراء في اجتماع اقتصادي مخصص جمع اتحادات غرف التجارة والصناعة والزراعة واتحاد الحرفيين والمصدرين: إن الحكومة تعتبر القطاع الخاص شريكاً أساسياً في عملية التنمية وتقف معاً في خندق واحد لمواجهة التحديات وتعزيز صمود أبناء الوطن مشيراً إلى أن الحكومة لم تعد تقبل بوجود خلل في آليات العمل المشترك بين الحكومة ومكونات هذا القطاع المهم.

وأكد المهندس خميس ضرورة الارتقاء بالعمل الجماعي في عمل الاتحادات لتكون شريكاً حقيقياً في عملية التنمية من خلال وضع برامج وخطط تطوير القطاع الاقتصادي مشيراً إلى أهمية وضع رؤية مستقبلية للعمل ودراسة أهداف الاتحادات والتنسيق بينها ومدى مساهمتهم في تطوير العمل والمشاركة في عملية التنمية، وبين رئيس مجلس الوزراء أهمية اقتراح آليات تطويرية لحسن إدارة الموارد والحكومة تقف على سافة واحدة من جميع الاتحادات والفعاليات لتحقيق المصلحة العامة.

## من أجواء الاجتماع

الأكثر وضوحاً كان التباين بين التجار والصناعيين فيما يخص سياسة الاستيراد فالتجار نادوا بفتح باب الاستيراد والصناعيون شددوا على المطالبة بحماية المنتج الوطني ومنع استيراد أي مادة لها مثل محلي تحقق الجودة والموصفات القياسية.

رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس: كان الأزمة لم تمر على القطاع المصرفي وكل هم المصارف تحصيل الأرباح، ولم يتم

## حديث صريح بين الحكومة ورجال الأعمال

## الحكومة: اشتغلوا.. رجال الأعمال: ساعدونا

الحمو: لم نسجم من

الصناعيين إلا «الطلبات»

الدبس: مصارقنا كأنها

لم تعلم بالأزمة !!

حمشو: اقترح بدل

داخلي للخدمة الإنزامية

والاحتياطية



اليومية التي تواجههم وإشكاليات الشحن، مطالباً بإقامة مركز للصادرات النسيجية في إيران والعراق.

عضو اتحاد المصدرين إيد محمد طالب بمكتب تدخل سريع في رئاسة مجلس الوزراء أسوة بمكتب التدخل السريع الذي كان لدى وزارة الاقتصاد، إضافة إلى مطالبته بقرض لتمتج من المصارف بضمانة الاتحادات.

عضو اتحاد الحرفيين خلدون المسوتي طالب بدعم حكومي ليقيم الاتحاد بدورات تدريب مهنية لنوعي الشهداء وجرحي الجيش والمواطنين في مراكز الإيواء والأحداث لتحويلهم إلى منتجين.

واسعترض عدد من الصناعيين الحضور مشاكل متكررة كالمشاكل مع الجمرك مثل موضوع تعذر نقل الآلات للإصلاح بسبب عدم وجود بيانات جمركية لهذه الآلات وللمولدات، ومشكلة التراخيص الإدارية.

وفي معرض رده على تساؤلات المشاركين قال وزير الزراعة والإصلاح الزراعي المهندس أحمد قادري إن موضوع تسجيل الزراعي قابل للدراسة ويتم حالياً تعديل قانون اتحاد غرف الزراعة مبيناً أن الحكومة تولى اهتماماً خاصاً للنباتات الطبية بما فيها البوردة الشامية ويتم إيرادها ضمن الخطة الإنتاجية بشكل سنوي كما تعمل الوزارة على استخدام مخرجات البحث العلمي لتحسين الأصناف الزراعية وخاصة في المحاصيل الاستراتيجية والأشجار المثمرة. من جانبه بين وزير الاقتصاد والتجارة الخارجية الدكتور أدب ميلة أن الحكومة حددت قائمة

## وزير الصناعة لـ«الوطن»: مشاريع صناعية سورية إيرانية مرتقبة

## الخط الائتماني ليس للمواد الاستهلاكية فقط بل لإعادة المعامل للإنتاج

## إمكانية إقامة مشروع مشترك في الحديد والصلب



الجانب الإيراني أن يقدم ما يستطيع دعم الجانب السوري ولاسيما أننا كنا مهيبين وطرحنا ما تحتاجه الصناعة السورية وسيدرس الجانب الإيراني هذه المتطلبات وقال: إن أحد الاستثمارات يخص استثمار مناجم الفوسفات وهو مستقل وكل بهاء التحتية متوفرة كما أن هناك مشروعات زراعية حيث يوجد مشروع إنتاج حيواني ونيابي، والهدف بالأساس استثماري، وتستفيد منه سورية لتأمين المستلزمات الغذائية للمواطن كما أن هناك مشروعة لإقامة خزانات نطف وزيادة السعات التخزينية الأمر الذي يدعم الموقف النفطي السوري، وهناك أيضاً مشروع لمزرعة أبقار في طرطوس حيث عرض الجانب الإيراني توسيع هذه المزرعة وتطويرها باستخدام التقنيات.

كما أضاف وزير الصناعة: نسعى لتأمين المنتجات البديلة من الاستيراد وتوفير المنتج الغذائي بالدرجة الأولى، إضافة لذلك عرض الجانب الإيراني إمكانية إقامة مشروع لإنتاج الفلاحات اللازمة للقضاء على الحمى القلاعية وخاصة أننا نستورد حالياً لقاحات بما يعادل ١٠ مليارات ليرة سورية وعند تنفيذ المشروع ستؤمن الفلاحات ويمكن تصدير الفائض منها. ودعا وزير الصناعة كل من لديه رغبة بالاستثمار للعودة إلى سورية وستشجعه على الاستثمار في أي مكان بما يدعم الاقتصاد الوطني.

الإنتاج ولم يعد كما كان في السابق تأمين مواد استهلاكية وبالتالي انعكاسه المباشر على الاقتصاد، حيث سيعيد إقلاع المعامل المتوقفة ويؤمن المستلزمات وكل المقومات بما يعكس على عملية تدوير العجلة الإنتاجية أولى خطوات إعادة الإعمار والمواد متوفرة لدى الجانب الإيراني مشيراً إلى أن للقطاع الخاص دوراً في المرحلة القادمة كما أن الاتفاقيات تستهل على الصناعي أو المستثمر عملية الاستيراد ونقل المواد وتأمينها للصناعي سواء كان قطاعاً عاماً أم مشتركاً وهنا لا يوجد تفرقة بين القطاعين فكلنا قطاع صناعي واحد.

وحول الشركة السورية - الإيرانية (سيامكو) قال: الهدف هو استثمار ما هو قائم وتفعيل الشركة حيث طرحنا مع الجانب الإيراني بعض العقبات على صعيد النظر بأسعار المكونات بهدف تخفيض السعر بما سينعكس على المواطن في سورية والهدف هو خفض السعر علماً أن التكلفة تعتمد على عدة عوامل وسعر معمل الكابلات وغيرها، مشيراً إلى أن إيران تمتلك الخبرة في ذلك، ذاكراً ببحث إمكانية إقامة مشروع مشترك في الحديد والصلب، ولاسيما أن حاجات الحديد كبيرة في هذه المرحلة، وإيران تمتلك إمكانات صناعية كبيرة وتبدي استعدادها لتقديم الدعم اللازم.

وأضاف الحمو: إن الخط الائتماني سيكون مخصصاً لتأمين مستلزمات الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي لتدوير عجلة

الوطن

أكد وزير الصناعة المهندس أحمد الحمو في تصريح خاص لـ«الوطن» حول زيارته إيران أن هناك مشاريع استثمارية مشتركة سورية إيرانية سيتم تنفيذها قريباً سوف تساهم في دعم الاقتصاد الوطني مؤكداً أنه تم التوقيع مع وزير الصناعة الإيراني على اتفاقية تعاون صناعي مشترك وسوف يتم تفعيلها على أرض الواقع حيث تم تقديم جدول للاحتياجات الخاصة بالصناعة والصناعيين مؤكداً أن هناك مشاريع مشتركة بين البلدين لاستكمال بعض خطوط الإنتاج الموجودة لدينا في المعامل والشركات الصناعية إضافة إلى أنه تم الاتفاق على تأمين مستلزمات الإنتاج الصناعي ضمن الاتفاقية التي شملت أيضاً المساهمة في إعادة إعمار المنشآت المدمرة وتأهيلها.

وأكد الحمو في تصريح له أنه تم الاتفاق على إقامة مشاريع صناعية مشتركة سوف تساهم في مرحلة إعادة الإعمار حيث تم الاتفاق على الجانب الإيراني قائمة بالمشاريع ومستلزمات الصناعة عبر تأمين كل المستلزمات كخطوة أولى على صعيد إعادة الإعمار للمستطيع أن تقبل فيها، بحيث أن كل هذه المستلزمات موجودة في إيران.

كما أن أبرز هذه المشروعات المطروحة يرتبط بإنتاج الإسمنت وكل المخططات التنفيذية اللازمة للإسراع في العمل.

وأضاف: ستشهد مشاريع جديدة في كل مجالات الصناعة، وطلبنا تنفيذ مشروعات تتعلق بالكابلات على أن يتم استيراد المواد الأولية كالتحاس، كما طرحنا إقامة مشروع للطيارات المغلفة في ظل التركيز على الطاقات البديلة التي تشكل الطيارات إحدى مكوناتها إضافة إلى مشروع استعمال خط الإنتاج في معمل الكابلات وغيرها، مشيراً إلى أن إيران تمتلك الخبرة في ذلك، ذاكراً ببحث إمكانية إقامة مشروع مشترك في الحديد والصلب، ولاسيما أن حاجات الحديد كبيرة في هذه المرحلة، وإيران تمتلك إمكانات صناعية كبيرة وتبدي استعدادها لتقديم الدعم اللازم.

وأضاف الحمو: إن الخط الائتماني سيكون مخصصاً لتأمين مستلزمات الإنتاج في القطاعين الزراعي والصناعي لتدوير عجلة

## دعوة السادة المساهمين في شركة بنك عوده سورية المساهمة المغلفة العامة

## حضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقادها بتاريخ 6/شباط/2017

يسر مجلس إدارة بنك عوده سورية شركة مساهمة مغلفة عامة أن يدعو السادة المساهمين لحضور اجتماع الهيئة العامة العادية المقرر انعقادها في تمام الساعة الحادية عشر من صباح يوم الاثنين الواقع في السادس من شهر شباط 2017 في قاعة لوفانت في فندق الفور سيزنز في دمشق. لمناقشة جدول الأعمال المتضمن جدول الأعمال التالي:

- 1- انتخاب ثلاثة أعضاء جدد في مجلس الإدارة بدلاً من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين ليكملو مدة سلفهم.
- 2- البحث في تعويضات أعضاء مجلس الإدارة عن العام 2016 و مناقشة تعويضات مجلس الإدارة للعام 2017 واتخاذ القرار بخصوصها.
- 3- البحث في مكافآت مجلس الإدارة عن العام 2016.

يرجى من السادة المساهمين الراغبين بالمشاركة في اجتماع الهيئة العامة المذكور المبادرة إلى تسجيل طلبات اشتراكهم أصلاً أو وكالةً بدءاً من يوم الإثنين الواقع في 23 كانون الثاني 2017 من الساعة العاشرة صباحاً و حتى الساعة الثالثة بعد الظهر يومياً عدا أيام الجمعة و السبت وذلك في مبنى الإدارة العامة للبنك بدمشق الكائن في كفرسوسة. مجمع الشام سيتي سنتر، بناء بلازا 86 الطابق الثاني، مصطحبين معهم وثيقة تثبت عدد الأسهم التي يحملها بالإضافة إلى وثائق إثبات الشخصية، علماً أن تسجيل طلبات الاشتراك ينتهي في تمام الساعة الثالثة من بعد ظهر يوم الأحد الواقع في 5 شباط 2017 لينتقل التسجيل إلى فندق الفور سيزنز في دمشق من الساعة التاسعة صباحاً و يستمر حتى الساعة الحادية عشر من يوم انعقاد الجلسة.

في حال عدم انعقاد اجتماع الهيئة العامة العادية في تمام الساعة الحادية عشر من يوم الاثنين الواقع في 6 شباط 2017 في فندق الفور سيزنز في دمشق لعدم اكتمال النصاب القانوني. يمد التسجيل بحسب الأحكام الواردة أنفاً إلى الساعة الثانية عشر من يوم الاثنين الواقع في 6 شباط 2017 في نفس المكان لتنعقد هيئة عامة عادية في الساعة الثانية عشر من يوم الاثنين الواقع في 6 شباط 2017 في نفس المكان و تعتبر الجلسة قانونية بحضور نسبة من أسهم الشركة وفقاً لما هو وارد في نظامها الأساسي و المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011 و يعتبر التسجيل للجلسة التي لم يكتمل نصابها ساري المفعول للجلسة الثانية.

يحق للمساهم الذي يرغب بتوكيل الغير بحضور الجلسة أن يقيد بأحكام التوكيل الواردة في المرسوم التشريعي رقم 29 لعام 2011

في حال قيام أحد المساهمين ببيع أسهمه قبل اليوم المحدد لانعقاد الهيئة العامة فإنه سيفقد حقه في حضور الاجتماع.

لمزيد من الاستفسار يرجى الاتصال بالبنك على أحد الهواتف التالية:

011-23888248. 011-23888000

بنك عوده  
سورية